



الموقف الأمريكي من القدس في ظل إدارة الرئيس بايدن

أ. حسين الديرين

باحث فلسطيني

الملخص

تتناول هذه الدراسة البحثية الموقف الأمريكي من القدس في عهد إدارة الرئيس جو بايدن، الذي تميز بالانكفاء وعدم الاهتمام الواضح، كغيرها من الإدارات السابقة، إذ إن هذه الإدارة لم تقدم أي مبادرة سياسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على عكس الإدارات الأمريكية السابقة، فمنذ توقيع اتفاق أوسلو كان هناك إما عملية سياسية، أو مفاوضات، أو مبادرة سياسية لحل الصراع، يتم طرحها من قبل الإدارة الأمريكية. ولكن هذا التقليد غاب عن إدارة الرئيس جو بايدن. كما تناقش هذه الورقة دور القوى والأطراف الفاعلة والمؤثرة على صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية، ومنها الموقف الأمريكي من القدس.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، وهي: المحور الأول، يقدم مدخلاً نظرياً تقديمياً حول السياسة الأمريكية التقليدية تجاه القدس، ويتناول المحور الثاني دور العامل

الديني من خلال الجماعات الضاغطة؛ اللوبي الصهيوني والمسيحيين الإنجيليين على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القدس، وناقش المحور الثالث آلية تعاطي إدارة الرئيس بايدن مع ملف القدس، وخاصة من خلال زيارة بايدن لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م.

المقدمة

تتميز مدينة القدس عن غيرها من مدن العالم بامتلاكها أهمية خاصة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، ويعود ذلك استناداً إلى نبوءات دينية وسماوية وتاريخية لدى أتباع الديانات السماوية، وانعكس ذلك على أهمية حضارية ثقافية تاريخية لدى أتباع هذه الديانات، وهذه الأهمية الدينية أكسبت المدينة بعداً واهتماماً دولياً كبيراً لدى الإمبراطوريات المتعاقبة في الشرق والغرب، إذ كانت القدس عبر التاريخ وجهة لكل القوى الدولية المتصارعة على السيطرة والنفوذ في العالم.

وفي العصر الحديث، اكتسبت القدس مكانة واهتماماً دولياً من كل القوى الفاعلة على الساحة الدولية، وخاصة من الفاتيكان كممثل للمسيحيين، ومن منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن الأمم المتحدة، ومن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إذ عملت الأمم المتحدة على إعطاء القدس مكانة خاصة بأنها منطقة دولية في العام 1947م بقرار التقسيم، وقد أيدت غالبية دول العالم هذا القرار في تلك الفترة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية.

لقد راهنت الكثير من القيادات العربية والفلسطينية على فوز جو بايدن في إحداث تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام 2020م، بل إن بعض الأطراف العربية والفلسطينية علقَت آمالاً كبيرة على الرئيس جو بايدن وإدارته الجديدة، بعد فترة حكم الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، الذي تجاوز كل الأعراف التقليدية لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع



الفلسطيني الإسرائيلي، والذي أقدم على خطوات سياسية مثيرة للجدل، أهمها: الاعتراف بالجولان السوري كجزء من دولة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تنفيذًا لقرار سابق للكونغرس الأمريكي الذي يقضي بذلك، والذي دأب كل الرؤساء الأمريكيين، منذ صدور ذلك القرار، على تأجيل نقل السفارة إلى القدس استنادًا إلى اعتبارات سياسية وأمنية، وقد منح الكونغرس الحق للرئيس منذ صدور القرار بتأجيل تنفيذه كل ستة أشهر.

لقد كشفت عملية السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023م، عن حقيقة العلاقات البنيوية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى بصورة أكثر وضوحًا وموضوعية من الصورة المشوهة، التي حاولت كل من بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقديمها للعلاقة مع إسرائيل وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تجلّى الموقف المؤيد والمشارك والداعم لدولة إسرائيل في ردها القوي والحاسم ضد قطاع غزة، وارتكاب الكثير من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وجرائم حرب ضد المدنيين في قطاع غزة، وأكدت مواقف إدارة الرئيس بايدن أن ما يحكم العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وموقف إدارة بايدن من القدس، لا يعتمد على ادعاء القيم المشتركة بين الدولتين، ولا على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، بل على عوامل بنيوية داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية في آليات صنع القرار السياسي، وموقفها من القدس والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل عام.

لتفسير الموقف الأمريكي في ظل إدارة بايدن من القدس، والتي هي جزء أساسي ومهم من السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي شابه انحسار في السنوات الثلاث الأولى، ولكنها عادت بقوة في السنة الأخيرة، سوف نقوم بتقديم ملامح سياسة إدارة الرئيس بايدن من القدس، ونركز على التحولات والتغيرات في الموقف الأمريكي من القدس، وعلى الأطراف الفاعلة والمؤثرة على صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على الموقف الأمريكي من القدس، في ظل فترة حكم الرئيس جو بايدن، والموقف

من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م.

المحور الأول: مدخل نظري تقديمي حول السياسة الأمريكية التقليدية تجاه القدس

اتسم الموقف الأمريكي من القدس الشرقية في كثير من الأحيان بالضبابية، وعدم الوضوح، وكان موقفاً مرناً ومتوسطاً في رسالة ودلالات مختلفة. ويعود هذا إلى عدة اعتبارات لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ وفق الارتباطات والمصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتوازنات الدولية، ومن أجل تقديم رسائل ودلالات معينة لدى الإدارات الأمريكية في آلية تعاطيها مع قضايا الشرق الأوسط، وخاصة قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والخصوصية التي تتميز بها مدينة القدس في مكانتها الدينية والتاريخية، لدى المسلمين والعرب، بل والعالم المسيحي، والاعتبارات الدينية اليهودية فيها (زيداني، 2024).

يعود الوجود الأمريكي في مدينة القدس إلى العام 1844م، عندما تم تعيين القنصل الأمريكي (واردر كريسون) من قبل الرئيس الأمريكي جون تايلر كأول قنصل أمريكي في القدس، إذ شهد القرن التاسع عشر تنافساً بين الدول الأوروبية على فتح قنصليات لها في القدس، إذ قامت كل من (روسيا، بريطانيا، فرنسا، النمسا) بفتح قنصليات لها في القدس من أجل دعم الأنشطة التبشيرية في مناطق الإمبراطورية العثمانية وزيادة الحماية للكنائس المسيحية والأماكن المقدسة في مدينة القدس (مسارات، 220).

واتسم الحضور الأمريكي في القدس، والاهتمام منذ بدايات القرن العشرين بالحضور الرمادي والضعيف، والذي لم يكن حضوراً قوياً أو بارزاً، بل كان رمزياً، ويرتكز على الاهتمام الديني والإيماني فقط، وذلك لعدم وجود الشرق الأوسط في سلم الاهتمام والأولويات الأمريكية في تلك الفترة؛ إذ كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ موزعة بين فرنسا وبريطانيا، ولم يكن هناك حضوراً أمريكياً في المنطقة (Modigs et al, 2003, p: 1).



وهذا يعود إلى الظروف الداخلية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1865م؛ إذ استخدمت سياسة خارجية متحفظة ومنعزلة، وانشغلت بالقضايا الداخلية بسبب الخسائر الكبيرة الناتجة عن الحرب، وركزت على المجالات الداخلية الزراعية والصناعية (جابريل وآخران، 1988، ص: 954).

ولكن هذا التوجه الانعزالي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية قد تغير بعد الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي الجديد -نظام القطبين- إذ استندت السياسة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة إلى نظرية القوة والمصلحة في التعامل مع القضايا الخارجية، واعتمدت القوة العسكرية والوسائل الأخرى للدفاع عن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية الخارجية (فوكوياما، 1993، ص: 220).

لقد كان للاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط دور بارز في تنبيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية تلك المنطقة، وجاء ذلك بعد ظهور النفط في الشرق الأوسط والتقسام البريطاني الفرنسي له كمناطق نفوذ، والأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة كمركز بين الشرق والغرب، وطريق نقل للقوافل التجارية عبر قناة السويس، واحتوائه على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. كل هذه العوامل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحول للاهتمام بالمنطقة، من اهتمام ديني فقط، إلى اهتمام سياسي اقتصادي إستراتيجي.

وترجم الموقف الأمريكي تجاه القدس في البداية بعد صدور وعد بلفور في 2/11/1917م، والذي عملت الولايات المتحدة على دعمه من خلال عدد من الخطوات، أهمها: الضغط على بريطانيا لتسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتبني مشروع الوكالة اليهودية في تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ إذ أيدت الولايات المتحدة الأمريكية قرار التقسيم رقم (181)، الذي نص على تدويل مدينة القدس، وتقسيم فلسطين إلى دولتين -دولة للعرب ودولة لليهود- بل مارست ضغوطاً كبيرة على كثير من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من أجل تأييد هذا القرار (صيام، 2024).

في العام 1948، احتلت إسرائيل حوالي (84%) من القدس، التي عرفت فيما بعد بالقدس الغربية، وبقي حوالي 12% من القدس تحت سيطرة الجيش الأردني، الذي أصبح يعرف بالقدس الشرقية، وفي العام 1950م بدأت الحكومة الإسرائيلية بنقل مقراتها من تل أبيب إلى القدس، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وبقي ما تبقى من مساحة القدس أرضًا مشاعًا تحت سيطرة الأمم المتحدة (الحديثي، 1996).

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية في العام 1967م اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية القدس الشرقية أراضي محتلة، ولم تعترف بالإجراءات الإسرائيلية التهودية في المدينة، وجاء التحول في الموقف الأمريكي من القدس بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991 وتوقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن موضوع القدس متروك للمفاوضات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وليس مرجعيته القرارات الدولية، واتخذ الكونغرس الأمريكي في بداية التسعينيات من القرن الماضي قرارًا بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ولكنه أعطى الرئيس الأمريكي حق تأجيله نظرًا للاعتبارات الأمنية (آل سكوتي، 2024).

وكان الموقف الأمريكي، الرسمي والمعلن من القدس قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في العام 1948م، هو تدويل مدينة القدس وأيدت قرار الجمعية العامة رقم (181)، الذي نص على تدويل القدس وتقسيم فلسطين إلى دولتين، واستمرت الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومنعت الموظفين الأمريكيين في إسرائيل من ممارسة أي نشاط دبلوماسي أمريكي في القدس الغربية، واستمر الموقف الأمريكي من احتلال الشطر الغربي من مدينة القدس على حاله، وقد تجلّى ذلك بوضوح في عدد من المواقف الأمريكية، كان أولها في البيان الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي، الذي صدر في العام 1950م، والذي أكد على حماية إسرائيل عند تعرضها لأي تهديد خارجي، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت احتجاجًا لإسرائيل، على خلفية نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس الغربية في العام 1953م، استنادًا إلى أن مدينة القدس تقع ضمن



المنطقة الدوليّة، بناءً على قرار التقسيم رقم (181)، واستمرت بالامتناع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وبقي هذا الموقف مستمراً حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي (Boudreault and Salaam, 1992, pp: 66-67).

لطالما أكدت الحكومات الأمريكيّة المتعاقبة على موقفها من مدينة القدس بأن يتم حل هذا الملف، من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكيّة، من خلال مواقفها في المؤسسات الدوليّة، تؤكد على ما ورد في اتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، وهذا تجلّي بوضوح من موقف الولايات المتحدة من القرار رقم (478) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي صدر بموافقة (14) دولة وامتناع الولايات المتحدة الأمريكيّة عن التصويت، إذ اعتبر هذا القرار أن ضم إسرائيل للقدس مخالفاً للقانون الدولي، وغالباً ما كانت التصريحات الأمريكيّة تدعو وتؤيد أن ملف القدس يأتي ضمن مفاوضات الحل النهائي، بمعنى أنه لا يجوز لأي طرف أن يقرر بشكل أحادي الجانب دون موافقة الطرف الآخر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017، ص: 1-2).

المحور الثاني: دور العامل الديني من خلال الجماعات الضاغطة اللوبي الصهيوني والمسيحيين الإنجيليين على السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القدس

استندت العلاقة التقليديّة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكيّة إلى ادعاءات ومبررات كثيرة بوصفها علاقة إستراتيجية قائمة على القيم الديمقراطيّة المشتركة بين الدولتين والمصالح الإستراتيجيّة، والنظر إلى إسرائيل بأنها حجر الأساس والحامية للمصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط، وتعتبر قضية الحفاظ على أمن إسرائيل وقوتها وهيمتها في المنطقة هو من المسلمات في السياسة الأمريكيّة الشرق الأوسطية، وتمثل إسرائيل أداة ضغط أمريكيّة في الإستراتيجية الدوليّة. إضافة إلى ذلك، الاستمرار في دعم الأنظمة السياسيّة الموالية للإدارة الأمريكيّة، والعمل على إقامة علاقات دبلوماسية بين حلفاء واشنطن في

منطقة الشرق الأوسط (صالح، 2012).

ولكن الدوافع الحقيقية للدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل يعود إلى اعتبارين أساسيين: الأول، الضغط والتأثير والمصالح المشتركة للوبي الصهيوني مع صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يخضع للمصالح والاعتبارات السياسيّة، وغالبًا ما يتجلى هذا الاعتبار لدى الحزب الديمقراطي والإدارات الأمريكيّة الديمقراطية، من خلال مؤسسات هذا اللوبي الضاغطة وهي منظمة إيباك، ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ورابطة مكافحة التشهير، ومسيحيون متحدون من أجل إسرائيل. والاعتبار الثاني، هو الاعتبار الديني المتجذر لدى شريحة واسعة من المجتمع الأمريكي، وخاصة المسيحيين الإنجيليين، والذين يمثلون القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري، وهذا الاعتبار غالبًا ما ينسجم مع الحزب الجمهوري والإدارات الأمريكيّة الجمهورية (صيام، 2024).

واستنادًا إلى كون إدارة الرئيس جو بايدن إدارة ديمقراطيّة، فإن التأثير الأقوى عليها يكون تأثيرًا من قبل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تأثير اليمين المسيحي الديني يكون محدودًا من خلال بعض الموظفين المؤثرين في مراكز صنع القرار، ولكن القرار الأساسي يكون للنخب السياسيّة والقادة الديمقراطيين، الذين يتأثرون بالمصالح والارتباطات السياسيّة مع اللوبي الصهيوني، وهو ما تجسّد في الإدارة الأمريكيّة الحاليّة بقيادة الرئيس جو بايدن.

فاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة هو اللوبي الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا في العالم، إذ تعتبر منظمة إيباك أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكيّة على الكونغرس، بهدف استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وتأثيرها مباشر على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر تجمع لليهود في العالم خارج إسرائيل؛ إذ يبلغ عدد اليهود في أمريكا حوالي (5,5) مليون يهودي، وقد استغل اليهود في الولايات المتحدة الأمريكيّة القانون الأمريكي الصادر في العام 1946م، الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة



بتشكيل مجموعات ضغط لتحقيق مصالحها باستخدام إستراتيجيات خاصة بالتأثير المباشر على صناعات القرار والتأثير غير المباشر، من خلال حشد الرأي العام وتجييشه، وخلق تأثير على صانعي السياسات لتحقيق مطلب تلك اللوبيات (السهلي، 2024).

وهذا ما يقوم به اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من خلال الضغط المباشر وغير المباشر على الإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي، من أجل تقديم الدعم المستمر لدولة إسرائيل وتأييد الموقف الإسرائيلي والدفاع عنه في المحافل الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، إضافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لها.

ولكن الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر أن السيادة الكاملة والمطلقة على القدس الموحدة (الشرقية والغربية) هو موقف يتفق وينسجم مع موقف اليمين المسيحي الإنجيلي الأمريكي، ويعود ذلك إلى اعتبارات دينية عقائدية مشتركة بين الجانبين، وقد هاجم (آريه سبيرو)، رئيس التجمع من أجل أمريكا، وأحد قادة اللوبي الصهيوني إدارة بايدن، حين قال: إن إصرار إدارة بايدن على إنشاء قنصلية أمريكية للعرب الفلسطينيين في القدس يشير إلى خطط إدارة بايدن لجعل القدس عاصمة عربية في المستقبل، وهي تناقض القانون الذي أقره الكونغرس بشأن القدس في العامي 1995م، وإن القلق الذي يراود إدارة بايدن من الدخول في مواجهة سياسية مع إسرائيل على خلفية إعادة افتتاح القنصلية الأمريكية في القدس، هو من أهم العوامل التي تمنع الرئيس بايدن من اتخاذ قرار بذلك (المنشاوي، 2021).

من هنا، فإنه يبدو واضحاً ضغط اللوبيات والجماعات الضاغطة وتأثيرها، مثل: إيباك خلال عشرات السنين على الإدارات الديمقراطية والجمهورية، ولكن تأثيرها أكثر على الإدارات الديمقراطية، ومنها إدارة الرئيس بايدن؛ لأن الإدارات الجمهورية يأتي تأييدها لإسرائيل من منطلقات واعتبارات ذاتية بداخلها، مستندة إلى مرجعيات دينية إنجيلية (المسيحية الصهيونية)، ولا يعتمد على اعتبارات سياسية وعلاقات إستراتيجية وقيم

مشتركة، كما هو الحال في الإدارات الديمقراطية. ومن هنا يرتاح نتياهو للتعامل أكثر مع الحزب الجمهوري، بينما الآخرون في إسرائيل يفضلون التعامل مع الحزب الديمقراطي؛ لأن نسبة اليهود المؤثرين على الحزب أكبر وينطلقون من اعتبارات سياسية ديناميكية، ويوجد وزن انتخابي لليهود في الكونغرس وفي الإدارة الديمقراطية، وهو ما يتلاءم مع البرامج السياسية لأحزاب الوسط واليسار في إسرائيل، سواء في معالجة القضايا ذات العلاقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو في القضايا ذات العلاقة الداخلية الإسرائيلية، مثل: الديمقراطية الإسرائيلية، والحريات العامة، ومكانة السلطة القضائية في إسرائيل، التي حدث حينها جدل كبير في أوساط النخب الإسرائيلية والشارع الإسرائيلي، وكان هناك نوع من التحرك الأمريكي في هذا الشأن، إذ كانت إدارة بايدن مؤيدة بشكل واضح وصریح للمعارضة الإسرائيلية وللمظاهرات التي خرجت لوقف ما عرف بالإصلاحات القضائية (زيداني، 2024).

لقد كان للجماعات الضاغطة وخاصة اليمين المسيحي الذي يؤيد إسرائيل من منطلقات عقائدية دور مؤثر على المؤسسات وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل على مر السنين، فقبل تشكل اللوبيات السياسية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية كان العامل الديني اللاهوتي هو الحاضر بقوة في السياسة الأمريكية. ومن هنا، فإن العامل السياسي والعامل الديني يلتقيان معاً في صياغة إستراتيجية وسياسة الولايات المتحدة تجاه مدينة القدس، وغالباً ما كانت الإدارات الأمريكية الجمهورية تتعامل مع القدس من مرجعية دينية، والإدارات الديمقراطية تتعامل مع القدس من مرجعيات سياسية (صيام، 2024).

يتميز الشعب الأمريكي بأنه شعب متدين أكثر من الشعوب الأوروبية؛ إذ تبلغ نسبة التدين في المجتمع الأمريكي حوالي (95%)، بينما تبلغ نسبة التدين في ألمانيا حوالي (54%)، وفي فرنسا حوالي (48%)، ويعود ذلك إلى الإحياء المسيحي الديني لدى المجتمع الأمريكي، والذي تستثمر الجماعات البروتستانتية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط



لصالح دعم إسرائيل ومناصرتها (الحسن، 2002، ص: 309).

إضافة إلى ذلك، فإن تعصب الأمريكيين لإسرائيل، كقادة ونخب وقطاعات شعبية، يرجع إلى سيطرة الثقافة الأمريكية السائدة في المجتمع الأمريكي، والتي توصف بأنها ثقافة (يهو مسيحية) تركز على القيم والتقاليد الدينية للمسيحية واليهودية، الأمر الذي يتحول في النهاية إلى دعم سياسي في توافق وانسجام قوين ما بين القيم الأمريكية والإسرائيلية، وهو ما يفسر الموقف الأمريكي من القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، كما تم إقرار ذلك بقرار من الكونغرس (مرقس، 2003، ص: 37-40).

وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر شهدت الولايات المتحدة صحوة دينية كبيرة تمثلت في انشقاق المسيحية الصهيونية عن المسيحية اليهودية، وأصبحت تلك المسيحية تعرف بالمسيحية الأصولية (اليمن المسيحي)، وتبنى هذا التيار العمل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل على تحويل الاعتقاد بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين إلى التزام سياسي لديه، وهذا سابق بكثير لظهور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وسابق لظهور ثيودور هرتزل، الذي دعا إلى إقامة دولة إسرائيل في أرض الميعاد أي في فلسطين، ولقد نجحت الجماعات المسيحية البروتستانتية (اليمن المسيحي) في جعل دعم إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة دولة إسرائيل انتظاراً لعودة المسيح. وأصبح هذا الدعم جزءاً مهماً من الثقافة الأمريكية والنظام التعليمي والمؤسسات الإعلامية التي تدفع كلها بهذا الاتجاه، بما يعني أن دعم إسرائيل في الحيز العام الأمريكي ليس موقفاً سياسياً بل التزاماً إلهياً، بأن مباركة الله عز وجل لأمریکا، هو بسبب دعمها لإسرائيل ولليهود الذين هم شعب الله المختار، وأصبح هذا التيار الديني في الولايات المتحدة يتحكم بكل المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية (مقامر، 1992، ص: 160-162).

لقد كانت العلاقة الروحية اللاهوتية الثقافية الخاصة هي العامل الأساسي في ربط النخب السياسية والثقافية الأمريكية بقضية الدولة اليهودية، وإقامة وطن قومي لليهود في

فلسطين، استنادًا إلى معتقدات دينية لاهوتية حول عودة المسيح الثانية والحكم الإلهي للعالم من مدينة القدس قبل ظهور الاعتبارات السياسية واللوبيات الصهيونية المؤثرة على القرار السياسي الأمريكي.

وقد جاء نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في عهد الرئيس دونالد ترامب استنادًا إلى العديد من الاعتبارات التي اجتمعت معًا وأدت إلى اتخاذ القرار بنقل السفارة، كان من أهمها الضغط من الإنجيليين المسيحيين في إدارة ترامب، إضافة إلى قرار الكونغرس الأمريكي، الذي كان يطالب به منذ سنوات، وكان هناك تأييد للقرار في الكونغرس الأمريكي من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي منذ زمن بعيد، ولكن الإدارات الأمريكية لها حسابات مختلفة، كما وزراء الخارجية أيضًا، جاء ترامب بهذا التحالف ونفذ قرار الكونغرس، وإدارة الرئيس بايدن لا تستطيع إلغاء هذا القرار (زيداني، 2024).

المحور الثالث التحركات السياسية لإدارة الرئيس بايدن وموقفها من القدس والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لقد تمثل التحرك السياسي لإدارة الرئيس بايدن في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وموقفها من القدس في عدد من المحددات، أهمها: مواجهة التعقيدات والقيود التي فرضتها إدارة ترامب في ملف القدس، والتحرك السياسي لإدارة بايدن تجاه ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وزيارة الرئيس بايدن للقدس وبيت لحم، وموقف إدارة بايدن من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م.

العقبات والتقييدات التي واجهتها إدارة بايدن بسبب الإرث السياسي من إدارة ترامب

لقد قامت إدارة الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهي بذلك عملت على تنفيذ ما عرف بقانون السفارة الأمريكية. هذا القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1995م، بأغلبية في مجلس الشيوخ



(93) مؤيد مقابل (5) معارضين، أغلبية في مجلس النواب بأغلبية (374) مؤيداً مقابل (37) معارضاً؛ إذ إن قرار الكونغرس اشتمل على ثلاث قضايا أساسية، وهي: أن تكون القدس موحدة ولا يتم تقسيمها، وتكون القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وإلزام الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في الوقت المناسب، ومنح الرئيس الحق بتأجيل هذا التنفيذ كل ستة أشهر، وفقاً للمقتضيات الأمنية وحماية المصالح الأمريكية⁽¹⁾.

وجاء تنفيذ إدارة ترامب لقرار الكونغرس الأمريكي ليمنح الاحتلال الإسرائيلي مزيداً من الشرعية والاعتراف بكل ما تقوم به إسرائيل من خطوات أحادية الجانب في مدينة القدس، والانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل، وانسجام السياسة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، في حين أنها كانت تحاول دائماً أن تعبر عن موقف أكثر توازناً واعتدالاً فيما يخص القدس (المبحوح، 2021).

إن تنفيذ إدارة الرئيس ترامب لقانون السفارة الأمريكية، والذي تضمن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عمل على تقييد إدارة الرئيس بايدن في محدوديّة الخيارات السياسيّة لطرح أي مبادرة سياسيّة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأهمها فيما يتعلق بمدينة القدس؛ إذ لا تستطيع الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار بإعادة السفارة إلى تل أبيب، وتنفيذ القانون يعتبر تجاوزاً للموقف الأمريكي التقليدي، الذي استمر بتأجيل نقل السفارة إلى القدس، ويخالف الرؤية التقليديّة للإدارة الأمريكية لوضع مدينة القدس بأنه سوف يحدد من خلال المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأصبح هناك اعتراف ضمني وواضح بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل.

عند تسلم الرئيس بايدن للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2021م

(1) Jerusalem Embassy Act of 1995, Public Law 104-45-Nov. 8, 1995, site of congress.gov, <https://goo.gl/NTVrec> (accessed on 11/2/2024)



على إدارة الرئيس بايدن، وخاصة في الموقف من القدس ودعمه المطلق لإسرائيل، وعلى الرغم من تعهد الرئيس جو بايدن في حملته الانتخابية بإعادة افتتاح القنصلية الأمريكية في القدس، ولكنه لم يفِ بوعوده تلك، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها: الأولوية لدى إدارة بايدن هي الملف النووي الإيراني ولا يريد إثارة حفيظة إسرائيل بإعادة فتح القنصلية في القدس، كما أن ذلك قد تم استباقه بموقف من الجمهوريين بطرح مشروع قانون في الكونغرس لمنع تقسيم القدس؛ لأن إعادة افتتاح القنصلية الأمريكية في القدس - كما يدعي الجمهوريون - قد يؤدي إلى تفويض السيادة الإسرائيلية على القدس، وقدم (35) عضوًا في مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون يهدف إلى منع إدارة بايدن مما يسمونه (استرضاء الفلسطينيين وتقسيم القدس) من أجل عرقلة إعادة افتتاح القنصلية الأمريكية في القدس، إذ إن مشروع القانون يحظر وجود أي منشأة دبلوماسية غير السفارة الأمريكية في القدس، ويحظر أيضًا تقديم أي أموال حكومية لفتح أي منشأة من هذا القبيل (المنشأوي، 2021).

تعدّ إدارة بايدن النشاط الاستيطاني والضم إجراءات أحادية الجانب تعيق حل الدولتين، وأعلن الرئيس بايدن في عدة مناسبات عدم تأييده للاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وقال بايدن: إن المساعدات الأمريكية لإسرائيل قد تتأثر إذا استمرت بتنفيذ سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية (عبد الحى، 2021، ص: 6). كما حذرت إدارة بايدن الحكومة الإسرائيلية من مخاطر إجلاء العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية، ومن سياسة هدم البيوت، وإن هذا يقوض خيار حل الدولتين وتجدد التوتر والصراع (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020). وأعلنت إدارة بايدن في أكثر من موقف عن معارضتها لسياسات الحكومة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم المنازل في القدس، ولسياسات الحكومة الفلسطينية في التحريض ودفع الأموال للأسرى والمعتقلين (رفيق، 2021، ص: 2).

وأكدت إدارة بايدن على استمرار دعمها لأمن إسرائيل وتمويلها عسكرياً، في ظل وجود

اتتلاف حكومي يميني في إسرائيل يركز على تحسين الوضع الاقتصادي مع الفلسطينيين، دون الحديث عن أية رؤية سياسيّة، وهو ما شكل نقطة اتفاق ما بين الحكومة الإسرائيليّة وإدارة بايدن حول إنعاش الوضع الاقتصادي المتردي في الأراضي الفلسطينيّة (قاعود، 2021، ص: 4).

عكس كل التوقعات والتأمّلات الفلسطينيّة والعربيّة في تغيير هذا الموقف، من خلال تقديم إدارة بايدن لمواقف أكثر توازناً فيما يتعلق بالقدس وطرح مبادرة سياسيّة وإعادة الأمور، كما كانت عليه في السابق بخصوص القنصلية الأمريكيّة في القدس ومكتب منظمة التحرير في واشنطن، إلا أن ذلك لم يحصل، وهذه الأمور لم تكن أولويّة في سياسة الرئيس بايدن، وقد تكون ذات أولوية فلسطينيّة أو عربيّة، ولكن إدارة بايدن لم يُمارس عليها أي ضغط للقيام بذلك واتخاذ هذا القرار، ولم تقم إدارة بايدن بإعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينيّة في واشنطن، وهذا يعود إلى أولويات هذه الإدارة، وبعده من القضايا ذات العلاقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قضية القدس (زيداني، 2024).

ولكن إدارة بايدن عملت على إعادة الدعم الأمريكي لبعض القطاعات الفلسطينيّة، وأهمها الدعم المالي للمؤسسات الصحيّة في القدس الشرقيّة ولوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين -الأونروا- الذي أوقفته إدارة الرئيس ترامب ولمنظمات المجتمع المدني الفلسطينيّة من خلال الوكالة الأمريكيّة للتنميّة الدوليّة، وأعلنت عنه، أعادت التأكيد على التزامها بحل الدولتين، كما الإدارات السابقة، ولكن إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير في واشنطن يكون جزءاً من مبادرة سياسيّة تؤدي إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتريد أيضاً أن يكون هناك تجديد للشرعيّة الفلسطينيّة؛ بإجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة فلسطينيّة وتجديد شرعيّة المنظمة (زيداني، 2024).



الخطوات التي اتخذتها إدارة بايدن للدخول في مسار سياسي فلسطيني إسرائيلي

1) إنشاء منصب منسق الشؤون الفلسطينية في مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية:

عملت إدارة الرئيس جو بايدن على استحداث منصب جديد في وزارة الخارجية الأمريكية في دائرة الشرق الأدنى، تحت مسمى منسق الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية الأمريكية، وكلفت الدبلوماسي الأمريكي اللبناني الأصل هادي عمر بهذا المنصب. وصرح هادي عمر في أول لقاء له مع الصحفيين في وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذا المنصب غير مسبوق، وهو يرفع من شأن الملف الفلسطيني، ويتوافق مع التزام إدارة الرئيس بايدن بحل الدولتين والقضايا المتعلقة بالفلسطينيين ومن إدارة التحديات والترويج لمصالح الفلسطينيين، والتأكيد على التزام الرئيس بايدن بحل الدولتين، وتحقيق تدابير متساوية للجانبين لتحقيق الأمن والسلام والازدهار والعدالة للفلسطينيين والإسرائيليين، والشعب الفلسطيني يستحق دولة ذات سيادة وقابلة للحياة والعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل⁽¹⁾.

قام هادي عمر وبعده من الزيارات إلى رام الله وتل أبيب، ولكنها لم تؤدّ إلى أية انفراجة سياسية في المسار السياسي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولم يتم طرح مبادرة سياسية من قبل إدارة الرئيس جو بايدن، وبقيت تلك الزيارات تركز على بعض القضايا الرمزية والخدماتية، مثل: إعادة المساعدات الأمريكية لوكالة الأونروا، وتمويل المستشفيات في القدس الشرقية، وإعادة عمل وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وعمل على الترتيب لزيارة

(1) إيجاز خاص للممثل الأمريكي الخاص للشؤون الفلسطينية هادي عمر. عن الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية.

إيجاز - صحفي - خاص - عبر - الهاتف - مع - <https://www.state.gov/translations/arabic/> - الممثل - ال

الرئيس جو بايدن لإسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتي أسفرت عن زيارة الرئيس بايدن لإسرائيل لمدة يومين، وأصدر ما عُرف بإعلان القدس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، وللأراضي الفلسطينية لمدة ساعتين التقى فيها الرئيس عباس في بيت لحم.

(2) إعلان القدس

وَقَّع الرئيس جو بايدن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد في 14 / 7 / 2022م وثيقة إعلان القدس للشراكة الإستراتيجية بين البلدين. أكدت الوثيقة على الروابط المتينة بين البلدين والتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، وعلى الشراكة الإستراتيجية القائمة على القيم والمصالح المشتركة والصداقة بين البلدين، والمحافظة على التفوق العسكري لإسرائيل، وقدرة إسرائيل على ردع أعدائها ومواجهتهم، والدفاع عن نفسها ضد أي تهديد، وإن تلك الالتزامات، بتفوق إسرائيل، هي التزامات مقدسة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي التزامات إستراتيجية وحيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وتؤكد على التزام الولايات المتحدة بالتصدي للأعمال العدائية لإيران وحلفائها من المنظمات في المنطقة، وخاصة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، ولكل الأنشطة المزرعة للأمن والاستقرار في المنطقة، وإن أمن إسرائيل ضروري لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وللإقليم، ومحاربة الجهود التي تدعو لمقاطعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها أو إنكار حقها في الدفاع عن النفس، سواء في الأمم المتحدة أو في المحكمة الجنائية الدولية (وثيقة إعلان القدس، 2022).

(3) زيارة بايدن مدينة بيت لحم

خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمدينة بيت لحم، أكد على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحل الدولتين بدولة مستقلة ذات سيادة متصلة جغرافياً، وإن هذا الهدف يبدو أنه بعيد المنال بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل، وقبل لقائه بالرئيس عباس، زار بايدن مستشفى المطلع في القدس وأعلن عن تقديمه مبلغ (100) مليون دولار دعماً لشبكة



مستشفيات القدس الشرقية، وأكد على موقفه بأن حلّ الدولتين هو الضمانة لدولة إسرائيل الديمقراطية القويّة ذات الأغلبية اليهودية⁽¹⁾.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1967م تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية أراضي محتلة، خلافاً للموقف الإسرائيلي، الذي أصر على توحيد القدس ووضعها تحت السيادة الإسرائيلية، وتعتبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بما فيها إدارة بايدن، أن القدس الشرقية والتي احتلت عام 1967م هي جزء من الأراضي المحتلة، ولكن جاء ترامب واعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وهو بذلك قد خالف الموقف الأمريكي التقليدي، ولكن إدارة بايدن لها موقف سياسي ما زال بايدن ملتزماً به ويعتبر القدس أراضي محتلة، هو جزء من تصور إدارة بايدن لحلّ الدولتين ووضعها النهائي يتم تحديده من خلال المفاوضات واتفاق بين الطرفين.

(4) قضية تدويل القدس مرفوض إسرائيلياً

لم تستطع الإدارة الأمريكية أن تلزم إسرائيل بتدويل القدس؛ لأن هناك إجماعاً إسرائيلياً على القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، فقط في فترة كلينتون تحدثت الإدارة الأمريكية عن أن الأحياء العربية تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية وعاصمة لها، ويتم إلحاق الأحياء اليهودية بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل، ولكن هذا لاقى معارضة إسرائيلية واختلفوا على الأحياء في البلدة القديمة، ولكن الموقف الأمريكي، بما فيه موقف إدارة بايدن، قال إن القدس عاصمة للدولتين، القدس الشرقية -بعضها أو كلها- عاصمة للدولة الفلسطينية، بينما القدس الغربية عاصمة لإسرائيل والأحياء اليهودية في القدس الشرقية جزء من تلك العاصمة.

وهنا، فإن حل تدويل القدس ليس وارداً؛ لأنه لا يوجد طرف إسرائيلي رسمي أو حزبي

(1) إثر لقائه عباس.. بايدن يجدد من بيت لحم التزام واشنطن بحلّ الدولتين ويتعهد بتقديم 300 مليون دولار للأونروا ومستشفيات القدس. 2022, 7, 15. تاريخ الدخول 2024 / 2 / 28. عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة:

إثر-لقائه-عباس-بايدن-يجدد-من-بيت-لحم / 15 / 7 / 2022 / politics / www.aljazeera.net /

مستعد لبحث هذا الموضوع، ولكن هناك مبادرة (دولة واحدة وشعبان) من شخصيات فلسطينية وإسرائيلية تتضمن دولتين ووطن واحد بحدود مفتوحة، وفي هذه المبادرة تكون القدس مدينة موحدة مفتوحة على بعضها بعضاً، أي مشاركة في القدس بين الجانبين القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ولكن هي مدينة واحدة بإدارة واحدة وسيادة مشتركة.

وهكذا فإن القدس، من وجهة نظر أمريكية، تحددت في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون في تلك المحادثات في العام 2000 بمشاركة الرئيس عرفات وباراك، فمن الواضح أن الفلسطينيين لن يقبلوا أي صفقة دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لهم وتحت سيادتهم والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية، من حيث البعد الديموغرافي حوالي (250) ألف يهودي في القدس الشرقية، إسرائيل لن توافق على التنازل عن القدس الشرقية بحدودها وسيكون هناك إعادة نظر في حدود القدس.

ومن العروف أن القدس الشرقية صنفت -حسب أوسلو- من قضايا الحل النهائي، على الأقل الأحياء العربية جزء من العاصمة الفلسطينية، وأهمها: البلدة القديمة، سيادة فلسطينية القدس الشرقية، وهذا موقف تقليدي للإدارات الديمقراطية بها فيها إدارة بايدن.

(5) الإعلان عن إلغاء إعلان بومبيو

كان من أهم الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس جو بايدن، فيما يتعلق بالاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية، هو الإعلان عن إلغاء ما كان يعرف بـ(إعلان بومبيو)، الذي اعتبر في حينه أن الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية هو عمل مشروع و متاح لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، فأعلن وزير الخارجية الأمريكي أنطونيو بلينكن عن إلغاء «إعلان بومبيو» وأكد على أن الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية هو غير شرعي.

صرّح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بتاريخ 18/11/2019 أن إدارة الرئيس



ترامب سوف تقدم سياسة جديدة مختلفة عن سياسة الرئيس السابق باراك أوباما، والتي تستند إلى نهج الرئيس جيمي كارتر 1978م، فيما يتعلق بالموقف من الاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية، وأنها سوف تتبنى موقفاً مختلفاً يستند إلى رؤية الرئيس دونالد ريغان 1981، ويشتمل تصريح بومبيو على أن إدارة الرئيس ترامب تتفق مع رؤية الرئيس ريغان بأن إنشاء مستوطنات مديّة إسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية لا يتعارض أو يتناقض مع القانون الدولي، وأن القانون الدولي لا يؤدي إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولن يكون هناك حل قانوني أو قضائي للصراع، بل إن الحل سوف يكون حلاً سياسياً؛ أي من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويتيح النظام القانوني في إسرائيل الطعن في النشاط الاستيطاني وأن المحكمة العليا في إسرائيل صاحبة ولاية واختصاص، يمكن اللجوء إليها بخصوص الاستيطان، واستند إعلان بومبيو إلى احترام ضمني للنظام القضائي في إسرائيل وللمحكمة العليا الإسرائيلية (مدار، 2024).

صرّح وزير الخارجية الأمريكي أنطونيو بلينكن بتاريخ 24 / 2 / 2024م، بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية عن عزمها بناء (3500) وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية: «إن الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل من الإعلان الإسرائيلي، وإن المستوطنات الجديدة تؤدي إلى نتائج عكسية للتوصل إلى سلام دائم، وإنها تتعارض مع القانون الدولي. وتؤكد الإدارة الأمريكية على موقفها المعارض للاستيطان، وإن الاستيطان لا يعزز أمن إسرائيل بل يضعفه» (مدار، 2024).

جاء إعلان وزير الخارجية الأمريكي أنطونيو بلينكن في ظروف انتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون لاستمالة الصوت العربي في الانتخابات القادمة في 5 / 11 / 2024م، وفي مرحلة صعبة ودقيقة تمر بها القضية الفلسطينية، ولتهدئة الرأي العام الأمريكي المناهض للحرب على قطاع غزة، والرافض للدعم الأمريكي اللامحدود

للاحتلال، ورسالة طمأنة للعرب والفلسطينيين حول تمسك الولايات المتحدة بموقفها التقليدي من الاستيطان وسعيها نحو حل الدولتين.

تميز الموقف الأمريكي بالدعم المطلق لإسرائيل وخاصة من الأجيال المتعاقبة خلال القرن الماضي، ولكن بعد حوالي (76) سنة على قيام دولة إسرائيل ودعمها السياسي والعسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تظهر هناك بعض الأصوات التي تتحفظ على هذا الدعم المنقطع النظير لإسرائيل، وفي شرائح مختلفة من المجتمع الأمريكي وساهمت الدبلوماسية الرقمية الشعبية ممثلة بوسائل التواصل الاجتماعي في نقل الحقيقة بشكل واضح إلى الرأي العام الأمريكي، والتحليل من سيطرة رسالة الإعلام الأمريكي التقليدي المؤيد بشكل أعمى للرواية الإسرائيلية، وبدأت تظهر بين قطاعات الجيل الشاب في الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المجتمعات المناهضة لإسرائيل، والتي تؤمن بأفكار مختلفة عن الأفكار السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تقسيم الموقف من إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أقسام، بناء على الفئة العمرية والتطلعات التي ينظر إليها المجتمع الأمريكي إلى إسرائيل، والتي انطلقت من تأييد أعمى مطلق إلى تأييد معتدل إلى إنكار ومعاداة لهذه الدولة، التي تحتل أراضي الغير وتنتهك القانون الدولي ولا تلتزم بقرار الأمم المتحدة، وتنامى فيها مشاعر العنصرية والتطرف القومي والديني وتسير نحو نظام سلطوي شرق أوسطي تحكمه مجموعات دينية- قومية-يهودية، لا تؤمن بقيم الحداثة الغربية.

الجيل الأول، الذي يؤمن بأن إنشاء إسرائيل هو نبوءة دينية إنجيلية، ويجب دعمها وتأييدها بشكل مطلق. ومن جانب آخر، إن قيام إسرائيل هو رد على الهولوكوست والمأساة التي حلت بالشعب اليهودي في العالم، وهذا الجيل يدعم إسرائيل بالفطرة، وهم -غالبيتهم- من جيل نهاية الخمسينيات فما فوق من أمثال بايدن وترامب وغيرهم. والجيل الثاني، وهو الجيل من أواخر الثلاثينيات حتى بداية الخمسينيات، الذي ينظر إلى إسرائيل



بنظرة الدعم والتأييد، ولكن بنظرة متوازنة وفقاً للمعطيات والحقائق المادية المتوفرة لديه والتي يستقيها من وسائل الإعلام. والجيل الثالث، هم جيل العشرينيات وبداية الثلاثينيات الذين ينظرون إلى إسرائيل على أنها قوة استعمارية كولونيالية تحتل شعباً آخر، وترتكب جرائم بحقه وتنتهك القانون الدولي، وأصبح هذا الجيل يورق مؤسسات القرار الأمريكي التقليدية واللوبيات والجماعات الضاغطة المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية (بورزان، 2024).

وقد نشرت صحيفة جيروساليم بوست نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد هاريس ومركز الدراسات السياسية الأمريكية في جامعة هارفارد في (17 / 12 / 2003)، يقول إن غالبية الشباب الأمريكي الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-24) عاماً غير داعمة لإسرائيل، بل معادية ومناهضة لها، وإن حوالي (67%) من الشباب تؤيد وقف إطلاق النار دون شروط في قطاع غزة، وأن إسرائيل دولة ظالمة تنتهك القانون الدولي، وترتكب جرائم إبادة، وتجب محاسبتها⁽¹⁾.

6) موقف إدارة بايدن من القدس بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2023/10/7

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الوزير أنطونيو بلينكن قد كلف فريقاً في الوزارة لدراسة إمكانية إمكانية اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بدولة فلسطينية، إذ جاء هذا الإعلان بعد حوالي (130) يوماً من العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، والذي بدأ في 2023 / 10 / 7 م⁽²⁾. ولقد اجتمعت مجموعة من العوامل، وتضافرت مع بعضها، ودفعت

(1) - عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، تاريخ الدخول 2024, 2, 2 م.
<https://www.aljazeera.net/news/2023/12/17/الشباب-الأميركي-من-أغلبية-من-الولايات-المتحدة-الأمريكية>

(2) Barak Ravid. State Department reviewing options for possible recognition of Palestinian state. January 31, 2024. On website Axios. <https://www.axios.com/2024/01/31/palestine-statehood-biden-israel-gaza-war>

الإدارة الأمريكيّة للإعلان عن هذا الموقف، منها: عوامل تتعلق بالداخل الأمريكي، والحسابات الحزبيّة والانتخابيّة الأمريكيّة؛ إذ تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم مرشح الحزب الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسيّة القادمة في 5 / 11 / 2024م⁽¹⁾، ومنها أيضاً: عوامل تتعلق بالتطورات الميدانيّة العسكريّة وفشل إسرائيل بتحقيق أيّ أهداف من خلال العمليات العسكريّة، ودخول قوى المقاومة على خط الأزمّة مهاجمة القواعد الأمريكيّة، وتهديدها، وتعرض المصالح الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط للخطر.

تتلخص هذه المبادرة الأمريكيّة، حول الاعتراف بدولة فلسطينيّة منزوعة السلاح، وبقية دول العالم، إذ صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن أن هناك دولاً ليس لها جيش وهي أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، ويمكن أن ينطبق ذلك على دولة فلسطينيّة مستقبلية، وصرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شهر 11 / 2023م بأنه يدعم قيام دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح⁽²⁾.

ولكن هذا الإعلان، أو المبادرة الأمريكيّة حول دولة منزوعة السلاح، دون تحديد حدود هذه الدولة، ودون الحديث عن القضايا الجوهرية في الصراع، وأهمها: القدس واللاجئين، ويؤكد غياب القدس بشكل جوهري عن أجندة السياسيّة الخارجيّة لإدارة الرئيس جوزيف بايدن، يكشف عن عدم الجدّيّة لدى الإدارة الأمريكيّة في طرح هذه المبادرة وتنفيذها، فقد

(1) يوسف، ايلي. أمريكا 2024: بايدن والديمقراطيون على مفترق طرق بسبب غزة وتراجع تأييد الشباب والناخبين السود واللاتين 5 / 1 / 2024. تاريخ الدخول 26 / 2 / 2024. عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط. لندن.

في - العمق / حصاد - الأسبوع / 4771841 - أميركا - 2024 - بايدن - / aawsat.com /
والديمقراطيون - على - مفترق - طرق

(2) فريجات، إبراهيم. دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح. مقابلة عبر موقع اليوتيوب. 16 / 2 / 2023. تاريخ الدخول 17 / 2 / 2023. عن الموقع الإلكتروني / www.youtube.com /
watch?v=FF31tuorH8M



سبقت هذه المبادرة الكثير من المبادرات الأمريكية، مثل: خارطة الطريق، ومبادرة كليتون، واتفاق أوسلو الموقع في 23/9/1993م، ولكن تلك المبادرات لم ترَ النور، ولم توصل الفلسطينيين إلى أي حل سياسي أو دولة فلسطينية، بغض النظر عن شكلها وطبيعتها.

الخاتمة

لقد تجلّى الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر سنوات طويلة، بالدعم المطلق لإسرائيل، وتقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، وتوفير غطاء سياسي دولي لشرعة الخطوات أحادية الجانب كافة، التي تقوم بها دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وانسحب هذا الموقف التقليدي على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية.

لقد استند هذا الموقف الأمريكي الواضح والصريح على عدة مقومات وروابط ومصالح أساسية ومشتركة، ما بين الإدارات الأمريكية المختلفة ودولة إسرائيل، ومنذ أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبل إعلان قيام دولة إسرائيل في العام 1948م، باعتبار إسرائيل جزءاً من مشروع استعماري إمبريالي غربي، وفق ارتباطات وتطلعات أيديولوجية ومصالحية غربية، شأنها شأن الارتباط الأوروبي بإسرائيل، وكضامنة للمصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط.

إن التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في القدس يعود إلى عقود طويلة، منذ أيام الاحتلال التركي لفلسطين وذلك في العام 1857م، وخلال الانتداب البريطاني على فلسطين بعد العام 1917م، تم اعتماد القنصلية الأمريكية في القدس من قبل المندوب السامي البريطاني في فلسطين. في مقابل ذلك، عند إعلان قيام دولة إسرائيل في العام 1948م قامت الولايات المتحدة الأمريكية بافتتاح سفارة لها وتمثيل دبلوماسي في دولة إسرائيل في مدينة تل أبيب، وبقيت القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية تمارس عملها كالمعتاد للسكان الفلسطينيين، واستمر الوضع على ذلك حتى شهر آذار 2019، عندما تم نقل السفارة الأمريكية من

تل أيبب إلى القدس، ودمج القنصلية الأمريكية مع السفارة وتحويلها إلى وحدة الشؤون الفلسطينية في السفارة الأمريكية في القدس.

ركزت إدارة الرئيس بايدن تجاه الفلسطينيين على بعض الوعود في الجانب الاقتصادي، ولم تعطِ اهتماماً حقيقياً للقضايا السياسية، وأن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وتقديم الدعم في القطاعات السياسية الاقتصادية والعسكرية كافة.



المراجع العربية

- تلحمي، داود. (2021). إدارة بايدن والشأن الفلسطيني: انفراجات محدودة وحلول مؤجلة، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد (127). ص: 234.
- جابرييل إيه، جابرييل وآخرون. (1988). السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية. ترجمة: هشام عبد الله. مراجعة: سمير نصار. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الحديثي، هاني. (1996). الحقوق العربية الفلسطينية في القدس بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية. في «الندوة السابعة بعنوان الحقوق العربية في القدس. عمان».
- الحسن، يوسف. (2002). جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. سلسلة محاضرات الإمارات (58). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- رفيق، عادل. (2021). إستراتيجية إدارة بايدن تجاه القضية الفلسطينية. إسطنبول - تركيا: المعهد المصري للدراسات.
- عبد الحفي، وليد. (2021). القضية الفلسطينية وفريق السياسة الخارجية الأمريكية الجديد. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عزم، أحمد جميل. (2020). برنامج جوزيف بايدن الشرق أوسطي وانعكاساته الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية. عدد (281). ص: 99-101.
- فوكوياما، فرانيسيس. (1993). نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة: حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- قاعود، يحيى. (2021). تقدير موقف لقاء بايدين - بينيت بين الأولوية الإسرائيلية والحسابات الأمريكية. القدس: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- مرقس، سمير. (2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020 / 11 / 18). السياسة الخارجية بإدارة بايدين: المقاربة الفكرة والملاحم الرئيسية. سلسلة تقدير موقف، قطر.
- مقامر، شفيق. 1992. المسيحية والتوراة، بحث في الجذور الدينية في الصراع في الشرق الأوسط. لندن: دار رياض نجيب الريس.

المراجع الإلكترونية

- مسارات (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية). (2020/12/29). الوجود الدبلوماسي الأميركي في القدس - الحاجة إلى إلغاء (إزالة) الأضرار التي تسببها ترامب. تاريخ الدخول 1/3/2023. عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.masarat.ps/article/5621/>

- السهلي، نبيل. (2024/02/15). خطورة اللوبيات الصهيونية في دول الغرب أمريكا وإيباك - أمودجا. موقع عربي بوست. يُنظر الرابط الآتي (شاهد في.....):

<https://arabicpost.net/opinions/202415/02//دول-الغرب/>

- المبحوح، وائل. 2021. تحليل السياسة الأمريكية تجاه القدس 1982-2020. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. يُنظر الرابط الآتي (تاريخ الدخول 25/2/2023):

https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Wael-ElMabhohouh_USAJerusalem82-20_12-21.pdf

- مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2024/3/09). قراءة في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الاستيطان 1977-2024. 6/3/2024. الملتقى الفلسطيني. يُنظر الرابط الآتي:

<https://www.palestineforum.net/قضية-من-الولايات-المتحدة-من-قضية/>

- المنشاوي، محمد. (2021). ما الذي يمنع إدارة بايدن من إعادة افتتاح فصليتها في القدس. موقع الجزيرة. نت. يُنظر الرابط الآتي (شاهد في 05/09/2024):

<https://www.aljazeera.net/politics/202111/11//ما-الذي-يمنع-بايدن-من-إعادة-افتتاح>

- بورزان، فراس. (2024, 1, 28). تأملات في التحولات الأمريكية من إسرائيل. مركز رؤية فيجن للدراسات الإستراتيجية. كيف. مقالة منشورة عبر الموقع الإلكتروني (visioncntr).. عن الموقع الإلكتروني، وفق الرابط الآتي (تاريخ الدخول 2, 2024, 1):

<https://visioncntr.com/تأملات-في-التحولات-الأميركية-من-اسرا/>

- فريجات، إبراهيم. (2023/2/16). دولة فلسطينية منزوعة السلاح. مقابلة عبر موقع اليوتيوب. عن الموقع الإلكتروني، وفق الرابط الآتي تاريخ الدخول 17/2/2023):

<https://www.youtube.com/watch?v=FF31tuoRH8M>

- قناة الجزيرة القطرية. (2023/12/17). استطلاع رأي أغلبية الشباب الأمريكي تؤيد إنهاء إسرائيل. عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، وفق الرابط الآتي (تاريخ الدخول 2, 2024, 2م):

المقابلات

- 1- صيام، عبد الحميد. 2024 /2 /20. نيويورك.
- 2- ألكوتي، غازي. 2024 /2 /23. عمان.
- 3- زيداني، سعيد. 2024 /1 /12. رام الله.